

الجارديان: تعليق الولايات المتحدة تمويلها للأونروا يتجاهل مبادئها الحقوقية الساخرة



السبت 3 فبراير 2024 11:59 م

علقت الولايات المتحدة تمويلها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، شريان الحياة الرئيسي لملايين اللاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا. ثم حذت العديد من الدول الغربية حذو الولايات المتحدة ووصل عدد الدول التي قررت وقف مساهمتها في المنظمة الدولية إلى 17 دولة حتى الآن. وأشارت صحيفة "الجارديان" إلى أن الحكومة الإسرائيلية تزعم أن عشرة أشخاص يعملون لدى الأونروا (التي توظف حوالي 13 ألف شخص في غزة وحدها) شاركوا في هجمات 7 أكتوبر.

وقالت الصحيفة في تحليل كتبه "مصطفى بيومي": "معاوية الأونروا - وبالتالي الشعب الفلسطيني ككل - بسبب الاتهامات الموجهة ضد 12 شخصًا فهو أمر غير معقول. إنه عمل من أعمال الانتقام السياسي الذي يعرض حياة الملايين من الناس للخطر دون داع، وهو تنازل على المستوى الدولي عن القيم الليبرالية الغربية المفترضة للولايات المتحدة".

يعد هذا القرار إهانة لأبسط مبادئ القانون والأخلاق كما تفهمها الولايات المتحدة والقانون الدولي والأنظمة القانونية لعدد لا يحصى من البلدان الأخرى، وخاصة المبادئ التي تقول إن الاتهامات ليست حقائق والذنب فردي وليس جماعي. والناس أبرياء حتى تثبت إدانتهم. وأضاف "الجارديان": "لم يقتصر الأمر على قيام الولايات المتحدة وحلفائها، بما في ذلك بريطانيا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وهولندا وفنلندا وأستراليا وكندا، بتعليق التمويل فجأة لمؤسسة توفر الاحتياجات الأساسية لملايين المدنيين، بل فعلوا ذلك على أساس الاتهامات الموجهة من إسرائيل، وهي طرف غير مهتم".

وأفاد موقع أكسيوس، نقلًا عن مسؤول إسرائيلي كبير، أن الكثير من المعلومات الاستخباراتية الكامنة وراء الاتهامات تأتي من الاستجابات الإسرائيلية للسجناء. وكثيراً ما تصف جماعات حقوق الإنسان ممارسات الاعتقال الإسرائيلية بأنها ترقى إلى مستوى "التعذيب"، وهو ليس أمراً بغياً من الناحية الأخلاقية فحسب، بل هو أيضاً وسيلة سيئة السمعة لتوفير معلومات استخباراتية قابلة للتنفيذ. إن حقيقة أن إسرائيل سيكون لها أجدتها الخاصة في توجيه هذه الاتهامات يجب أن تكون واضحة بذاتها.

وحتى لو قبلنا، على سبيل الجدال فقط، أن المتهمين شاركوا بالفعل في هجمات أكتوبر، فما علاقة ذلك بالأونروا؟ وقد اطلعت صحيفة نيويورك تايمز على الملف الذي قدمته الحكومة الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة، لكن قصة التاييمز لم تذكر أي تواطؤ مؤسسي بين الأونروا وحماس، بل فقط أن المتهمين كانوا يعملون في الأونروا.

وعلى سبيل المقارنة، أدين جندية الاحتياط في الجيش الأمريكي "سابرينا هارمان" في عام 2005 بإساءة معاملة المعتقلين فيما يتعلق بفضيحة أبو غريب في العراق. وعملت "هارمان" كمساعد مدير في مطعم بابا جونز في فيرجينيا، قبل وقت قصير من توجيهها إلى العراق. هل كان يجب أيضاً محاكمة بابا جونز بتهمة سوء معاملة المعتقلين؟ هل بابا جونز مسؤول عن تصرفات "هارمان"؟ بالطبع لا.

ويقدم السياق، وليس الاتهام، تفسيراً أفضل بكثير لما يحدث هنا. أولاً، هناك السياق الحقيقي لهذه الوكالة. من المؤكد أن الأونروا هي مقدم خدمة اجتماعية ضروري، ولكنها أيضاً وكالة دولية يضيف عليها تاريخها وزناً رمزياً ومادياً كبيراً. ومن خلال وجودها المستمر بعد حوالي سبعة عقود فقط، أصبحت الأونروا شهادة ثابتة على أزمة اللاجئين التي لا تزال دون حل والتي تقع في قلب القضية الفلسطينية. تأسست الأونروا بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1949، وبدأت عملياتها في عام 1950، حيث قدمت على الفور المساعدة لـ 750 ألف فلسطيني الذين نزحوا من منازلهم بعد حرب عام 1948. في البداية، اعتبر الكثيرون الأونروا مؤسسة مؤقتة، حيث كان اللاجئون الفلسطينيون ينتظرون تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 194، الذي نص على أنه "ينبغي السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بالقيام بذلك في أقرب وقت ممكن".

وغني عن القول أن ذلك اليوم لم يأت أبداً واصلت الأونروا تسجيل اللاجئين الفلسطينيين تلو الآخر تلو الآخر (ما يقرب من 6 ملايين منهم الآن لدى الأونروا) في المناطق الخمس (غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا) التي تعمل فيها وتزويدهم بالرعاية الصحية والتعليم والرعاية الصحية والمساعدة في الحصول على الوظائف والفروض، واحتياجات البنية التحتية الأساسية الأخرى وبعض القدرة على العيش حياة كريمة في ظل أصعب الظروف.

ويعتمد العديد من الفلسطينيين بشكل أساسي على الأونروا للحصول على المساعدة والتوظيف؛ ومن ناحية أخرى، ينظر العديد من الإسرائيليين إلى الأونروا باعتبارها تذكيرًا مزعجًا بأن اللاجئين الفلسطينيين ما زالوا موجودين، والأسوأ من ذلك أنهم يطالبون بحقوقهم. وإذا رحلت الأونروا، فمن وجهة نظر بعض الإسرائيليين، ستختفي معها حقوق هؤلاء اللاجئين. ويدرك الفلسطينيون هذا جيدًا. وقد عبر أحد العاملين في منظمة غير حكومية فلسطينية عن الأمر بهذه الطريقة أمام مجموعة الأزمات الدولية في أغسطس 2023: "في الوعي الفلسطيني، طالما أن الأونروا موجودة كآلية دولية مؤقتة، والتي عمرها الآن 75 عامًا، فإن للاجئين الفلسطينيين الحق في العودة إلى وطنه. إذا ذهب الأونروا، فإن وضعه لم يعد مؤقتًا بل يصبح دائمًا". ولهذا السبب، حاولت الحكومة الإسرائيلية مرارًا وتكرارًا وقف تمويل الأونروا ونزع شرعيتها. لقد نجحت إسرائيل، لفترة وجيزة خلال إدارة ترامب في وقف تمويل الأونروا في محاولة سيئة السمعة للقضاء على "حق العودة" الذي يضمنه قرار الأمم المتحدة رقم 194. في ذلك الوقت، تدخلت دول أخرى لتعويض بعض النقص، منذ إعلان الأمم المتحدة قرارها رقم 194. واليوم أصبح السياق السياسي الأميركي مختلفًا، لكن السلوك أسوأ كثيرًا. وفي نفس اليوم الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة تعليق تمويلها للأونروا، وقضت محكمة العدل الدولية بأنه يتعين على إسرائيل حماية الفلسطينيين من "عواقب لا يمكن إصلاحها" والكف عن بعض الأعمال التي قد تشكل إبادة جماعية. ولم تصدر المحكمة بعد حكمها بشأن مزاعم الإبادة الجماعية، لكنها أشارت إلى بعض الإجراءات التي يجب على إسرائيل تنفيذها على الفور. وكان من بينها ما يلي: "ستتخذ دولة إسرائيل تدابير فورية وفعالة لتمكين توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها لمعالجة الظروف المعيشية المعاكسة التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة". وأوضحت "الجارديان": "وبما أن الأونروا، كما يعلم الجميع، هي المزود الرئيسي للخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية في غزة بأغلبية ساحقة، فإن تعليق المساعدات للأونروا يجعل تنفيذ أمر محكمة العدل الدولية مستحيلًا تقريبًا. إذا لم يترجم ذلك مباشرة إلى تواطؤ غربي في الإبادة الجماعية، فإلى ماذا سترجم ذلك". وتسير الجهود الرامية إلى إلغاء الأونروا إلى جانب تدمير حياة الأفراد الفلسطينيين والقضاء على التطلعات الجماعية المعترف بها للشعب الفلسطيني. وكان الدافع وراء قرار جنوب أفريقيا بمقاضاة إسرائيل بتهمة الإبادة الجماعية في محكمة العدل الدولية هو حماية الفلسطينيين من هذا النوع من الوحشية والقهر على وجه التحديد. وأثناء محاكمة محكمة العدل الدولية، انتظر العالم كله بفارغ الصبر سماع كيف سيحكم القانون الدولي.

وختتمت "الجارديان": "ومن خلال اختيار تجاهل المبادئ الأساسية للقانون والأخلاق لصالح حساباتهم السياسية الساخرة، فإن الولايات المتحدة وحلفائها لا يعرضون حياة الفلسطينيين في غزة لخطر جسيم فحسب- إن لم يكن الإبادة الجماعية- بل يعرضون سيادة القانون للخطر في كل مكان".

<https://www.theguardian.com/commentisfree/2024/jan/31/unrwa-aid-us-suspension-collective-punishment-palestinians-israel>